

Distr.: General
7 August 2017
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثامنة والعشرون

٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

بنن

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-13458(A)



* 1 7 1 3 4 5 8 *

مقدمة

- ١- أعد هذا التقرير عن الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٧ عملاً بما يلي:
 - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٠/٢٥١ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، والمتعلق بإنشاء مجلس حقوق الإنسان؛
 - قراري مجلس حقوق الإنسان المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والمتعلقين ببناء المؤسسات؛
 - القرار ٢١/١٦ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، والمتعلق بنتائج استعراض عمل وأداء المجلس؛
 - مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٧/١١٩ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، والمتعلق بالمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات التي تدخل ضمن الاستعراض الدوري الشامل.

أولاً- المنهجية والعملية التشاورية

- ٢- وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة التي وضعها مجلس حقوق الإنسان، أعد هذا التقرير استناداً إلى عملية تشاورية وطنية شاملة أسهمت في إطارها هيكل حكومية وجهات فاعلة في المجتمع المدني في جمع المعلومات بدعمٍ من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وبتنسيق من مديرية إدارة السجون وحماية حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل والتشريع.
- ٣- وقد تولت لجنة خبراء بحث التقرير قبل أن تقره اللجنة الوطنية لرصد تنفيذ الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان، التي توسعت بانضمام أعضاء المجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان.
- ٤- واستفيد في هذه العملية من المساعدة التقنية والمالية المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرانكفونية ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تنفيذ مشروع تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة وسبل المساءلة.
- ٥- ويعرض التقرير ما استجد من تطورات على مستوى الإطار المعياري والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويبين الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض السابق وكذلك الإنجازات التي تحققت والممارسات الفضلى والتحديات والمبادرات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

ثانياً- تطور الإطار المعياري والمؤسسي

- ٦- إضافة إلى الصكوك الدولية التي صدقت عليها جمهورية بنن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تتيح نصوص تشريعية وتنظيمية عدة توفير حماية أفضل لمختلف الفئات السكانية.

ألف - الإطار المعياري

١- الدستور

٧- قُدِّم مشروعان لتنقيح دستور ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وحال عدم اكتمال النصاب القانوني دون إقرار المشروع الأخير الذي أُحيل إلى البرلمان، في آذار/مارس ٢٠١٧، لينظر فيه ويقره. وهو مشروع تضمن، في جملة أحكام أخرى، حكماً بشأن إلغاء عقوبة الإعدام.

٢- التدابير التشريعية الأخرى

٨- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت قوانين عدة فيما ينتظر اعتماد أخرى، وفيما يلي بيانها:

- القانون رقم ٢٠١٦-٢٤ المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والمتعلق بالإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص في جمهورية بنن؛
- القانون رقم ٢٠١٦-١٦ المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ المعدل والمكمل للقانون رقم ٢٠٠٨-٠٧ المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١، والمتعلق بقانون الإجراءات المدنية والتجارية والاجتماعية والإدارية والمحاسبية في جمهورية بنن؛
- القانون رقم ٢٠١٦-١٥ المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ المعدل والمكمل للقانون رقم ٢٠٠١-٣٧ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، والمتعلق بتنظيم القضاء في جمهورية بنن؛
- القانون رقم ٢٠١٦-١٢ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والمتعلق بالخدمة المجتمعية في جمهورية بنن؛
- القانون رقم ٢٠١٥-٠٨ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والمتعلق بقانون الطفل في جمهورية بنن؛
- القانون رقم ٢٠١٥-١٨ المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، والمتعلق بالنظام الأساسي العام للتوظيف العمومية؛
- القانون رقم ٢٠١٥-١٩ المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ المعدل والمكمل للقانون رقم ٨٦-٠١٤ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، والمتعلق بقانون المعاشات التقاعدية المدنية والعسكرية؛
- القانون رقم ٢٠١٥-٠٧ المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥، والمتعلق بقانون الإعلام والاتصال في جمهورية بنن؛
- القانون رقم ٢٠١٤-٢٢ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والمتعلق بالبريد الإلكتروني في جمهورية بنن؛

- القانون رقم ٢٠١٤-١٤ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، والمتعلق بالاتصالات الإلكترونية والخدمات البريدية في جمهورية بنن؛
 - القانون رقم ٢٠١٣-٠٦ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والمتعلق بالقانون الانتخابي في جمهورية بنن؛
 - القانون رقم ٢٠١٣-٠٩ المؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والمتعلق بتحديد الخريطة الانتخابية ومراكز الاقتراع في جمهورية بنن؛
 - القانون رقم ٢٠١٣-٠١ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، والمتعلق بقانون العقارات الخاصة والمملوكة للدولة في جمهورية بنن؛
 - القانون رقم ٢٠١٢-١٥ المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، والمتعلق بقانون الإجراءات الجنائية في جمهورية بنن؛
 - القانون رقم ٢٠١٢-٣٦ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، والمتعلق بإنشاء لجنة بنن لحقوق الإنسان؛
 - القانون رقم ٢٠١٣-٠٥ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، والمتعلق بإنشاء الوحدات الإدارية المحلية في جمهورية بنن وبهيكلها التنظيمي وصلاحياتها وسير عملها.
- ٩- ويُتظر سن بعض النصوص القانونية التي اعتمدت، وهي القوانين المتعلقة بتحديد الأشخاص الطبيعيين، وقانون استخدام التقنيات الرقمية في جمهورية بنن، والمناطق الاقتصادية الخاصة، وتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك نصوص أخرى في طور الاعتماد تشمل مشاريع قوانين بشأن ما يلي:
- القانون الجنائي؛
 - الاتجار بالأشخاص؛
 - نظام السجون؛
 - إنشاء هيئات متخصصة في إدارة السجن.
- ١٠- وتعزيزاً لمختلف التدابير التشريعية المتخذة، اتخذت إجراءات تنظيمية عدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهي تشمل ما يلي:
- المرسوم رقم ٢٠١٥-١٦١ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، والمتعلق بإنشاء المعهد الوطني للنهوض بالمرأة وصلاحياته وهيكله التنظيمي وسير عمله؛
 - المرسوم رقم ٢٠١٤-٣١٥ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠١٤ والمتعلق بطريقة تنفيذ القانون رقم ٢٠١٢-٣٦ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ والمتعلق بإنشاء لجنة بنن لحقوق الإنسان؛
 - المرسوم رقم ٢٠١٢-٤١٦ المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الذي يرسى القواعد والمعايير المطبقة على مراكز إيواء وحماية الطفل.

باء- تدابير السياسة العامة

١١- اعتمدت تدابير عدة في مجال السياسة العامة ووضعت موضع التنفيذ. وهي تشمل ما يلي:

- تحديد المراكز الإدارية للمقاطعات الجديدة في عام ٢٠١٦ فضلاً عن تسمية المحافظين استناداً إلى المعايير الواردة في المادة ٨ من القانون رقم ٩٧-٢٨ المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والمتعلق بتنظيم إدارة الأقاليم في جمهورية بنن؛
- وضع خطة العمل الوطنية في عام ٢٠١٥ من أجل تنفيذ القرار ٢٥/١٣؛
- إنجاز دراسات عدة، لا سيما بشأن اتجاهات الفقر في بنن في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥؛ وانعدام المساواة والاستقطاب في دخل الأسر المعيشية؛ والقطاعات الرئيسية في اقتصاد بنن؛
- تنظيم الأيام الوطنية للتقييم للمرة الرابعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بشأن موضوع "استخدام نتائج التقييمات لتغيير ظروف معيشة السكان"؛
- اعتماد برنامج العمل الحكومي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ويتألف البرنامج من ٤٥ مشروعاً رئيسياً و٩٥ مشروعاً قطاعياً و١٩ إجراء من إجراءات إصلاح المؤسسات. ويرمي برنامج العمل الحكومي إلى تعزيز الديمقراطية والإدارة الرشيدة، وتحقيق التحول الهيكلي في الاقتصاد وتحسين ظروف معيشة السكان؛
- التوقيع، في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، على ميثاق وطني للحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات؛
- إعداد خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في بنن (٢٠١٢-٢٠١٥)؛
- إعداد خطة عمل وطنية في عام ٢٠١٤، لمكافحة التمييز العنصري؛
- إعداد الخطة الوطنية للتنمية الصحية (٢٠٠٩-٢٠١٨)؛
- اعتماد السياسة الوطنية لحماية الطفل، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ واعتماد السياسة الوطنية لتطوير قطاع العدالة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

جيم- الصكوك الدولية التي صدق عليها

١٢- صدّق على صكوك إقليمية ودولية عدة فيما يلي بيانها:

- معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛
- اتفاقية الذخائر العنقودية في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛
- الإعلان المنصوص عليه في المادة ٣٤(٦)؛

- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛
- اتفاقية لاهاي بشأن توفير التعاون والحماية في ميدان تبني الأطفال على الصعيد الدولي، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤.
- ١٣- وبوشرت عملية التصديق على صكوك دولية أخرى قدمت توصيات بشأنها، ولا تزال هذه العملية مستمرة، وتشمل بوجه خاص ما يلي:
 - تعديل نظام روما الأساسي المعتمد في كمبالا؛
 - البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات؛
 - البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي أرسى إجراء تقديم البلاغات؛
 - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

دال- المؤسسات المكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان

- ١٤- عُزز الإطار المؤسسي عن طريق إنشاء هيكل ومؤسسات معنية بحقوق الإنسان، فيما يلي بيّناها:
 - إنشاء "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" في عام ٢٠١٣، عملاً بالقانون رقم ٢٠١١-٢٠ المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والمتعلق بمكافحة الفساد والجرائم الأخرى ذات الصلة في جمهورية بنن؛
 - تنصيب أعضاء الهيئة الوطنية المكلفة بشؤون التبني على الصعيد الدولي، عام ٢٠١٧؛
 - إنشاء فروع لمكتب أمين المظالم في المراكز الإدارية للمقاطعات السابقة.
- ١٥- وبموجب القانون رقم ٢٠١٢-٣٦ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ والمتعلق بإنشاء لجنة بنن لحقوق الإنسان ومرسوم تطبيقه رقم ٢٠١٤-٣١٥ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠١٤، فُتح باب الترشيح لتسمية أعضاء هذه المؤسسة، ولا تزال هذه العملية متواصلة.

ثالثاً- تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع وتنفيذ الالتزامات الدولية

- ١٦- ضماناً للتمتع الفعلي بحقوق الإنسان، اتخذت بنن إجراءات عدة ترمي، من جهة، إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، إلى التقيد بالالتزامات التي تعهدت طواعية بتنفيذها لدى عرض التقرير المقدم في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٢.

ألف - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

١ - الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة والسلامة البدنية

١٧ - تقيداً بالالتزام الناشئ عن التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، تواصل بنن مشاوراتها من أجل إنجاز واعتماد القانون الجنائي الجديد، الذي تنص أحكامه على إلغاء عقوبة الإعدام.

١٨ - وبموجب القرار DCC 16-020، المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قررت المحكمة الدستورية أن "بدء نفاذ البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، بعد التصديق عليه يبطل جميع الأحكام القانونية التي تنص على الإعدام عقوبةً".

مكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

١٩ - يتضمن مشروع القانون الجنائي، الذي يجري اعتماده، تعريفاً للتعذيب ويجرم هذه الممارسة.

٢٠ - وتمثل بعض أحكام القانون رقم ٢٠١٢-١٥ المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، والمتعلق بقانون الإجراءات الجنائية في جمهورية بنن، خطوة ملموسة على صعيد احترام المبادئ العامة للإجراءات الجنائية في مجال مكافحة التعذيب. ويمكن الإشارة، على سبيل المثال، إلى المواد ٥٩، و١٤٧، و٨٠٨، إلخ. ولم يفت الدولة ومنظمات المجتمع المدني تعميم القانون المذكور لتعزيز استيعابه بين المواطنين.

أوضاع الاحتجاز

٢١ - بذلت جهود من أجل تحسين ظروف العيش في السجون والتخفيف من اكتظاظها، ويشمل ذلك إجراء دراسات لتحسين الأوضاع في السجون القديمة وبناء سجون جديدة وتجهيزها.

٢٢ - وتتاح للأشخاص مسلوبو الحرية ضمانات قضائية عدة منذ أن وضع قانون الإجراءات الجنائية، ويشمل ذلك إنشاء دائرة الحريات والاحتجاز، وتعيين قضاة الحريات والاحتجاز وإنشاء اللجنة الوطنية للتعويض عن الاحتجاز غير القانوني.

٢٣ - وبفضل جميع هذه التدابير، التي تقصُر مع ذلك، عن حل مشكلة رداءة أوضاع الاحتجاز حلاً نهائياً، تسنى التخفيف من اكتظاظ السجون إلى حد كبير وتخفيف معاناة السجناء إلى حد ما.

الاتجار بالبشر والرق والممارسات الشبيهة بالرق

٢٤ - وضعت بنن قانوناً بشأن الطفل ضَمِنَ الأحكام الواردة في اتفاقية حقوق الطفل.

- ٢٥- وينص هذا القانون على الجرائم التي يقع الأطفال ضحية لها ويعاقب عليها، ومن ذلك التحرش الجنسي، وجريمة قتل المواليد المفردة أو الطقسية، والاتجار بالأطفال، والتسول، والتخلي عن الأطفال، والقتل، والزواج المبكر، واستخدام الأطفال في الاتجار بالمخدرات وغيرها من المواد المخدرة وتعاطيها، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والميل الجنسي إلى الأطفال، ووطء البهيمة، واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة.
- ٢٦- وهذا القانون مُعمَّم في جميع أنحاء الإقليم الوطني.
- ٢٧- وقد خضع أشخاص عدة من المتجرين بالأطفال للملاحقة القضائية، أما الضحايا فتتعهدهم بالرعاية دور استقبال تابعة للدولة و/أو القطاع الخاص.
- ٢٨- وبدعم من الشركاء التقنيين والماليين، شرعت بنن في اعتماد قانون وخطة عمل بشأن الاتجار بالبشر من أجل منع هذه الممارسة وحماية الضحايا وملاحقة الجناة.

حرية الرأي والصحافة والتعبير

- ٢٩- تعززت حرية الرأي والصحافة والتعبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير باعتماد قانون للإعلام والاتصال.

- ٣٠- وينص هذا القانون في جملة أمور على ما يلي:

- إلغاء تجريم المخالفات الصحفية؛
- حصول جميع المواطنين على المعلومات الإدارية؛
- حماية الطفل والمراهق واحترام شخصية الإنسان؛
- حماية الخصوصية وافتراس البراءة؛
- الحق الحصري للشخص في صورته وتحديد أوجه استخدامهما.

- ٣١- وبناء على ذلك، لم يعد هناك في بنن اليوم أي صحفي محتجز أو سجين رأي.

- ٣٢- ويعزز الاجتهاد القضائي حرية الصحافة والرأي والتعبير في بنن. فقد حكمت المحكمة الابتدائية في كوتونو (الدرجة الأولى)، في الحكم رقم 019/17-CH1.Civ.Mod، المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧، على رئيس الهيئة العليا لوسائط الإعلام السمعية البصرية والاتصال، آدم بوني تيسي، بدفع مبلغ خمسين (٥٠) مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لشركة إيديال بروديكسيون المحدودة المسؤولة كنعويض في إطار القضية المتعلقة باتخاذ تدابير تحفظية في حق قناة "سيكا - تي في" التلفزيونية.

عدم التمييز

- ٣٣- تعزز مبدأ عدم التمييز، المكرس في الدستور، باعتماد قوانين عدة، بما في ذلك ما يلي:
- القانون رقم ٢٠١٧-٠٦ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، والمتعلق بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

• القانون رقم ٢٠١٥-٠٨ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والمتعلق بقانون الطفل.

٣٤- وهناك كذلك مشروع في طور الاعتماد لمواءمة القانون رقم ٢٠٠٢-٠٧ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤ والمتعلق بقانون الأحوال الشخصية والأسرة، يرمي إلى القضاء على التفريق بين الأطفال الشرعيين والأطفال غير الشرعيين في المعاملة.

٣٥- وبموجب القرار DCC 14-172، المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بثت المحكمة الدستورية في دستورية المواد ٨ و ١٢-٢ و ١٣ و ١٨ من القانون رقم ٦٥-١٧ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٦٥، والمتعلق بقانون الجنسية الساري في جمهورية بنن. ورأت هذه الهيئة القضائية العليا أن هذه المواد "تضع فوارق، من دون أن تبررها، فيما يتعلق بمنح جنسية بنن أو اكتسابها بالولادة أو النسب أو الزواج". وعليه، تعتبر تمييزية لأنها تنتهك مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

٢- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل وفي التمتع بشروط عمل عادلة ومواتية

٣٦- يُنقح حالياً القانون رقم ٩٨-٠٠٤ المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، والمتعلق بقانون العمل. وتشمل التجديدات المزمع إجراؤها الاتفاقيات المتعلقة بالعمل وشروط العمل وتسوية منازعات العمل.

٣٧- أُخذت تدابير محددة من أجل تشجيع عمالة الشباب. ويذكر من بين هذه التدابير، البرامج التي تنفذها الدولة عن طريق الوكالة الوطنية للنهوض بالعمالة، وتسهيلات الحصول على قروض، وبرنامج منح القروض البالغة الصغر للفئات الأشد فقراً، والصندوق الوطني للنهوض بعمالة الشباب، وإنشاء هيئة وطنية للشباب المتطوعين من أجل التنمية في جمهورية بنن.

٣٨- وبفضل تنفيذ مختلف هذه التدابير، تمكنت الوكالة الوطنية للنهوض بالعمالة، في عام ٢٠١٦، من تحقيق ما يلي:

- تمديد عقود العمل لـ ٦ ٤٩٤ متدرباً من دفعة عام ٢٠١٥؛
- توظيف قرابة ٢ ٠٠٠ متدرب استفادوا من برامجها؛
- تشغيل تسعة من مراكز تشجيع الأعمال التجارية التي تمثل مراكز للموارد مكرسة للعمالة؛
- تحويل ثلاثة مراكز لتشجيع الأعمال التجارية إلى مراكز احتضان ستستضيف حوالي ٢٠٠ شركة تجارية لمدة عامين.

٣٩- وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ارتفع الحد الأدنى للأجور من ٦٢٥ ٣١ إلى ٤٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، ما يمثل زيادة قدرها ٢٦,٤٨ في المائة.

٤٠- وتجرى اختبارات تنافسية لتعيين موظفين حكوميين في مختلف قطاعات الأنشطة المهنية.

الحقوق النقابية

- ٤١- تُمارس الحقوق النقابية بحرية وفقاً للنظم السارية.
- ٤٢- وُضِعَ إطار وطني للحوار الاجتماعي من خلال التوقيع، في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، على ميثاق وطني للحوار الاجتماعي بين الحكومة والمجلس الوطني لأرباب العمل والنقابات العمالية.
- ٤٣- ويرمي هذا الميثاق، في جملة أمور، إلى منع وإدارة النزاعات الاجتماعية وفقاً للقوانين واللوائح والاتفاقات الجماعية، وإلى تعزيز العملية الديمقراطية فضلاً عن تعزيز الإدارة الرشيدة داخل الإدارات العامة والخاصة.
- ٤٤- وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت في كل وزارة، لجنة قطاعية للحوار الاجتماعي.
- ٤٥- وهناك أيضاً لجنة وطنية للتشاور والتفاوض الجماعي بين الحكومة والمنظمات النقابية.

الحق في مستوى معيشي مناسب

- ٤٦- أطلقت مبادرات عدة لتحسين فرص السكان في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

الحق في المياه

- ٤٧- لا تكفل الدولة عن بذل الجهود لتحسين فرص السكان في الحصول على مياه الشرب، بدعم من الشركاء التقنيين والماليين. وتحقيقاً لهذه الغاية، تُحفر آبار عدة في عدد من البلدات التي لا يزال يصعب فيها الحصول على المياه.
- ٤٨- ويتزايد سنوياً، عدد السكان الذين يحصلون على مياه الشرب عن طريق الشركة الوطنية للمياه. وتشير إحصاءات حديثة على وجه الدقة إلى أن عدد المشتركين في شبكة توزيع المياه الوطنية ارتفع من ٩٠٣ ٦٣٧ ٢ في عام ٢٠١٤ إلى ١٤٦ ٧٢٠ ٢ في عام ٢٠١٥.
- ٤٩- وبالإضافة إلى ذلك، تفضل بعض الأسر حفر الآبار كمصدر للحصول على المياه.
- ٥٠- وخلاصة القول أن جهوداً كثيرة تُبذل. غير أن الحصول على المياه دون انقطاع ونوعية هذه المياه لا يزالان يمثلان تحدياً ينبغي التغلب عليه.

الحق في الغذاء

- ٥١- في عام ٢٠١٤، حققت بنن الغاية ١-جيم من الأهداف الإنمائية للألفية التي ترمي إلى تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥، إذ قدرت نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بحوالي ١١,٢ في المائة، مما يعكس تسجيل قدر من النمو الاقتصادي.
- ٥٢- ويعود معظم الفضل في تحقيق هذا النمو (٥ في المائة في المتوسط) خلال السنوات الأخيرة إلى الأداء الزراعي.
- ٥٣- وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا تزال حالة الأمن الغذائي تدعو للقلق.

٥٤- فبنن تصنف حتى الآن ضمن أمم العالم التي تشهد انتشار الجوع بنسبة عالية. وفي عام ٢٠١٣، أظهرت الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن التحليل الشامل لمواطني الضعف وحالة الأمن الغذائي أن لـ ٢٣ في المائة من الأسر المعيشية لا تستهلك من الغذاء ما يكفي لتتعم ب حياة صحية ومفعمة بالنشاط.

٥٥- وبالإضافة إلى ذلك، تتكبد بنن "خسائر" في مجال التنمية البشرية تنال من إمكاناتها بنسبة ٣٥ في المائة بسبب انعدام المساواة بشتى وجوهه، بما في ذلك فرص الحصول على الغذاء، وهو ما يجعلها تعجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

الحق في السكن وإدارة التربة

٥٦- تفوق الحاجة إلى السكن حجم المعروض في بنن بكثير. فسكان بنن، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، يواجهون حتى الآن مشاكل في الحصول على السكن.

٥٧- وقد اتخذت الحكومة مبادرات لتشجيع السكن الاجتماعي لكنها لم تكن كلها موفقة.

٥٨- ولمواجهة مضاربات أصحاب المساكن المؤجرة، قدم نواب في البرلمان مشاريع قوانين لتنظيم هذا القطاع. وفي هذا الإطار، شرعت اللجنة القانونية، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في دراسة مشروع قانونين لتنظيم الإيجارات في بنن.

٥٩- وتضمن قانون العقارات الخاصة والمملوكة للدولة الجديد تغييرات حقيقية بهدف تأمين الحياة عن طريق إنشاء هيئات جديدة لإدارة العقارات.

٦٠- وحسّنت قواعد تنظيم المنازعات بشأن العقارات المملوكة للدولة من خلال إرساء مرحلة تمهيدية تسبق صدور الحكم ونظام جديد لتقادم دعاوى العقارات، ووضع إطار جديد لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالعقارات المملوكة للدولة.

٦١- وبالإضافة إلى ذلك، استُحدثت وسائل جديدة لإثبات الملكية، وهي شهادة ملكية العقار وشهادة العقارات الريفية.

الحق في الصحة

٦٢- تعمل الحكومة على إنفاذ الحق في الصحة من خلال تطبيق سياسة تهدف إلى تعزيز القدرات الهيكلية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وإلى تحسين فرص جميع السكان في الحصول على الرعاية الصحية وجودة الخدمات الصحية.

٦٣- وتُطبّق السياسة الصحية الوطنية على مستويات الهرم الإداري الثلاثة وهي المستوى المركزي ومستوى المقاطعات ومستوى الكيانات المعنية بتنفيذ البرامج الصحية (المنطقة الصحية).

٦٤- وقد تحققت الإنجازات التالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

- تعزيز وتحسين خمسة مراكز استشفائية على صعيد المقاطعات (أوميه وبورغو وأتاكورا وزو ومونو)؛

- إنشاء ست مديريات جديدة للصحة في المقاطعات. ونتيجة لذلك، يزمع إنشاء ستة مراكز استشفائية جديدة في المقاطعات ومستشفى جامعي في أبومي - كالا في؛
- تحسين خدمات الرعاية والفحص المقدمة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- توفير العلاج المجاني لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل؛
- زيادة عدد المناطق الصحية الوظيفية؛
- الاستمرار في إجراء العمليات القيصرية مجاناً؛
- توفير خدمات الرعاية النفسية الاجتماعية والرعاية الصحية المجانية للنساء المصابات بناسور الولادة؛
- خفض تكاليف الرعاية التوليدية ورعاية المواليد في الحالات الطارئة؛
- تنفيذ خطة سريعة لمكافحة الملاريا بهدف تقليص الوفيات الناجمة عن الملاريا بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥؛
- توفير الرعاية المجانية للأطفال المصابين بالملاريا حتى سن الخامسة وللنساء الحوامل؛
- الاستمرار في تعهد مرضى السل بالعلاج مجاناً؛
- زيادة ميزانية الصندوق الصحي الخاص بالمحتاجين؛
- إنشاء الوكالة الوطنية للحماية الاجتماعية؛
- التوزيع السنوي للناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات المديدة المفعول على جميع الأسر المعيشية؛
- رش الأماكن المغلقة في بعض المناطق التي تتوطن فيها الملاريا؛
- توسيع نطاق التلقيح حسب نوع اللقاحات؛
- اعتماد التعاقد/الإدارة القائمة على النتائج.

٦٥- وترمي مختلف هذه التدابير التي اتخذتها الحكومة إلى تحسين فرص جميع السكان في الحصول على الرعاية الصحية، ولا سيما الفئات الأشد معاناة من الحرمان.

الحق في التعليم

- ٦٦- وفّت بنن على نحو تدريجي على مدى السنوات العشر الماضية بالتزامها فأتاحت التعليم للجميع. وبالإضافة إلى مختلف المدارس والمؤسسات التي أنشأتها الدولة، يعمل عدد من المؤسسات الخاصة إلى جانب الدولة من أجل إعمال الحق في التعليم.
- ٦٧- ولا تزال سياسة التعليم المجاني مستمرة وهي تشمل التعليم العالي.

- ٦٨- وبفضل برامج النهج القائم على الكفاءة، المطبقة في النظام التعليمي، يستطيع الطلاب المشاركة بدور فعال في العملية التعليمية من أجل استيعاب المفاهيم على نحو أفضل. وبالتالي، فإن الهدف من هذه البرامج هو أن يكتسب التلميذ معارف وكفاءات يطبقها في الحياة اليومية.
- ٦٩- وتلتزم بنين بتنفيذ البرامج وتنظيم الجامعات وفقاً للنموذج الأكاديمي القائم على نيل شهادة الإجازة فالماجستير ثم الدكتوراه. وقد بات نظام الليسانس/الماجستير/الدكتوراه يمثل الإطار المرجعي الدولي الموحد لبرامج التكوين التي تعرضها مؤسسات التعليم العالي كافة.
- ٧٠- وأدخل تعديل على خريطة المؤسسات الجامعية. وقُلب عدد الجامعات الحكومية من سبع جامعات في عام ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى أربع في الموسم الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ بسبب الإدارة العقلانية والفعالة للموارد المتاحة وجودة برامج التكوين المعروضة.
- ٧١- وعلى المستوى الأكاديمي، أتاحت بعض الإصلاحات إقرار عدد من برامج التكوين التي نفذتها مؤسسات التعليم العالي الخاصة.
- ٧٢- ويسهر المجلس الوطني للتعليم على التقيد بالمعايير في مجال التعليم. وبموجب قرار مجلس الوزراء، المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠١٦، قررت الحكومة إنشاء لجنة تقنية مكلفة بتنفيذ ورصد إجراءات إصلاح إدارة نظام التعليم.

باء- احترام الالتزامات الدولية

- ٧٣- تمضي بنين في عملية مواءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية من خلال اعتماد مختلف القوانين المذكورة أعلاه.
- ٧٤- وقدمت بنين خلال الفترة المرجعية، التقارير التالية الموجهة إلى هيئات المعاهدات:
- التقرير الجامع (للتقارير الدورية الثالث والرابع والخامس) بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛
 - التقرير الدوري الثاني بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- ٧٥- وقدمت بنين أيضاً التقارير التالية:
- التقرير الأولي والتقرير الجامع للتقارير الدورية بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛
 - التقرير الأولي والتقرير الجامع للتقارير الدورية بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة؛
 - التقرير الأولي والتقرير الجامع للتقارير الدورية بشأن تنفيذ الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الطفل ورفاهه.
- ٧٦- وتملك بنين حالياً إطاراً للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية من خلال اعتماد باب رابع عشر مكرس لها في قانون الإجراءات الجنائية.

رابعاً- التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

٧٧- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استقبلت بنن الآليات التالية:

- زيارة قام بها مسجل آلية الأمم المتحدة آلية لتصريف أعمال المحكمتين الجنائيتين الدوليتين في أيار/مايو ٢٠١٧. وتندرج هذه الزيارة في إطار مراجعة الاتفاق الإطاري المتعلق بالسجناء الروانديين الذين استقبلتهم بنن؛
- تنظيم ندوة أفريقية عن المدافعين عن حقوق الإنسان، بمدينة كوتونو، في الفترة من ٢٧ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بالشراكة مع مقرة الاتحاد الأفريقي الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان؛
- زيارة قامت بها اللجنة الفرعية لمنع التعذيب في الفترة من ٨ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقدمت في إطار هذه الزيارة توصيات من أجل تحسين ظروف العيش في السجون والتخفيف من اكتظاظها؛
- زيارة قامت بها المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ووضعت خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات التي قدمتها المقررة الخاصة.

٧٨- وتحدد بنن التزامها أيضاً بمواصلة وتعزيز تعاونها مع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، وتتعهد مرة أخرى بأن تدرس، بأسرع ما يمكن، أي طلب زيارة يقدم إليها من هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

خامساً- متابعة وتنفيذ التوصيات والالتزامات المنبثقة عن الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل

٧٩- يقتضي تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل اتخاذ إجراءات ميدانية من أجل تحسين أوضاع السكان كافة في جميع مجالات حقوق الإنسان. وهذا يستتبع إعداد برامج وميزانيات تفي بالاحتياجات الهائلة.

ألف- التوصيات المنفذة بالكامل

عملية الاستعراض الدوري الشامل (التوصيتان ١٠٨-٢٠ و ١٠٨-٢٨)

٨٠- تنظيم حلقات عمل عدة بشأن نشر وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٢. وقد أتاحت حلقات العمل هذه وضع خطة وطنية لتنفيذ التوصيات تركز على ١٤ أولوية. وأدى تنفيذ هذه التوصية إلى فهم هذه الآلية فهماً أفضل وإشراك جميع أصحاب المصلحة في العملية.

باء- التوصيات المنفذة جزئياً

٨١- عمت جميع التوصيات على نطاق واسع ويجري تنفيذها بشكل تدريجي استناداً إلى نهج تشاركي شامل وجامع.

الصكوك الدولية ومواءمة التشريعات (التوصيات ١-١٠٨ إلى ٩-١٠٨)؛ ١٤-١٠٨؛ ١٥-١٠٨؛ ٢١-١٠٨؛ ٣٣-١٠٨؛ ٦١-١٠٨؛ ٧١-١٠٨؛ ٧٤-١٠٨؛ ٧٩-١٠٨؛ ٨٢-١٠٨

٨٢- يجري استكمال الإجراءات اللازمة بشأن الطلبات الداعية إلى التصديق على هذه الصكوك.

٨٣- إن عملية مواءمة القانون المحلي مع المعايير الدولية، التي بدأت منذ تقديم التوصيات، قد تعززت ابتداءً من عام ٢٠١٣، وأتاحت اعتماد قوانين شتى فيما يلي بيانها:

- قانون الإجراءات الجنائية؛
- قانون الإجراءات المدنية والتجارية والاجتماعية والإدارية والمحاسبية؛
- قانون العقارات الخاصة والمملوكة للدولة؛
- قانون الانتخابات؛
- قانون الإعلام والاتصال؛
- قانون الطفل.

العدالة (التوصيات ٩-١٠٨؛ ٧٣-١٠٨؛ ٧٨-١٠٨؛ ٧٩-١٠٨؛ ٨٠-١٠٨؛ ٨١-١٠٨؛ ١١٤-١٠٨)

٨٤- تستند الإصلاحات الرئيسية في مجال العدالة إلى قانون الإجراءات المدنية وقانون الإجراءات الجنائية المعتمدين حديثاً، وكذلك إلى القانون المعدل المتعلق بتنظيم القضاء وإنشاء المحاكم التجارية.

٨٥- وبالإضافة إلى ذلك، خضع قانون العقوبات، الذي يجري اعتماده، للمراجعة مرات عدة بهدف مواءمته مع أحكام البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

٨٦- وترافقت التدابير التشريعية مع إعداد وثائق سياسة عامة تتضمن برامج ومشاريع تنفذ تدريجياً. فوضعت مشاريع عدة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بقطاع العدالة، المعتمدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ومن جملة هذه المشاريع، مشروع تحسين إمكانية الوصول إلى العدالة وسبل المساءلة ومشروع "تحديث السجون".

حقوق الطفل (التوصيات ٣-١٠٨؛ ١٣-١٠٨؛ ١٧-١٠٨؛ ٢٩-١٠٨؛ ٣٠-١٠٨؛ ٣١-١٠٨؛ ٣٤-١٠٨؛ ٤٠-١٠٨؛ ٤١-١٠٨؛ من ٤٤-١٠٨ إلى ٤٩-١٠٨؛ ٥١-١٠٨؛ ٥٩-١٠٨؛ من ٦٠-١٠٨ إلى ٧٧-١٠٨؛ ١٠١-١٠٨؛ ١٠٥-١٠٨؛ ١٠٨-١٠٨؛ ١١٠-١٠٨؛ ١١١-١٠٨؛ ١١٤-١٠٨؛ ١١٥-١٠٨)

٨٧- وضعت بنن قانوناً بشأن الطفل وسياسة وطنية لحماية الطفل وخطة عمل لتنفيذ هذه السياسة.

٨٨- وأنشئت إدارة عامة للأحوال المدنية في عام ٢٠١٢ في وزارة الداخلية والأمن العام. وبفضل الإجراءات التي اتخذتها مع شركائها، سجل، منذ عام ٢٠١٤، ٢٣١ ٢٥ طفلاً في سن الدراسة لا يملكون شهادة ميلاد. وحصل ٤٠٦ ١ تلاميذ من تلاميذ الصف الخامس ابتدائي على شهادات ميلاد.

٨٩- وبالإضافة إلى ذلك، تتولى جهات حكومية وغير حكومية تنفيذ أنشطة التوعية لضمان إصدار شهادات الميلاد مجاناً للأطفال.

٩٠- واتخذت تدابير أخرى لتحسين شروط إيداع الأحداث المخالفين للقانون المؤسسات وتعهدهم بالرعاية. ومن أهم هذه التدابير ما يلي:

- حظر سجن الأحداث دون سن الثالثة عشرة (المادة ٢٣٦ من قانون الطفل)؛
- الوساطة الجنائية (المادة ٢٤٠ من قانون الطفل)؛
- توفير التدريب أثناء الخدمة للمعلمين في مدارس الإصلاحات.

عقوبة الإعدام (التوصيات ٤-١٠٨ إلى ٩-١٠٨؛ ٣٢-١٠٨)

٩١- مع بدء نفاذ البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، أصدر وزير العدل تعميماً، نشر على نطاق واسع، يدعو المحاكم إلى مراعاة الالتزامات الدولية الواقعة على بنن بشأن عقوبة الإعدام ريثما يعتمد القانون الجنائي.

٩٢- وأعد مشروع مرسوم يقضي بتخفيف عقوبة الإعدام الصادرة في حق ١٤ شخصاً إلى عقوبة السجن المؤبد، وهو في طور الاعتماد.

التعذيب (التوصيات ١٠-١٠٨؛ ١١-١٠٨؛ ١٦-١٠٨؛ من ٢٦-١٠٨ إلى ٢٧-١٠٨؛ من ٣٧-١٠٨ إلى ٣٩-١٠٨؛ من ٤٥-١٠٨ إلى ٤٧-١٠٨؛ من ٤٨-١٠٨ إلى ٥٣-١٠٨؛ من ٥٥-١٠٨ إلى ٥٨-١٠٨؛ ٦٢-١٠٨؛ من ٦٥-١٠٨ إلى ٦٨-١٠٨؛ ٧٠-١٠٨؛ ٧٧-١٠٨)

٩٣- تعزز الإطار التشريعي باعتماد قوانين جديدة لمنع أعمال التعذيب والمعاقبة عليها.

٩٤- ونُظمت دورات تدريبية شتى بهذا الشأن خضع لها ضباط في الشرطة القضائية وقضاة وأطباء وأخصائيو اجتماعيون.

٩٥- ويلاحق قانونياً الأشخاص الذين يمارسون أعمال تعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة أثناء إجراء التحقيق القضائي وتتخذ في حقهم عقوبات جنائية وتأديبية. وتفرض دوائر الاتهام في محاكم الاستئناف عقوبات تتراوح بين توجيه تحذير إلى ضابط الشرطة القضائية ووقفه عن العمل. وفي كثير من الأحيان، تصدر المحكمة الدستورية قرارات تقضي بإدانة موظفين في جهاز الأمن العام بارتكاب أعمال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

أوضاع الاحتجاز (التوصيات ١٠٨-١٢؛ من ١٠٨-٣٢ إلى ١٠٨-٣٩؛ ١٠٨-٧٩)

٩٦- يمثل وضع قانون الإجراءات الجنائية خطوة لافتة في مجال حماية الحقوق والحريات الفردية بصفة عامة وحقوق وحريات الأشخاص المحتجزين بصفة خاصة.

٩٧- وبذلت الحكومة جهوداً فأعدت تأهيل السجون القديمة وشيدت أخرى جديدة، وأنشأت محاكم جديدة، واتخذت تدابير ترمي إلى تحسين ظروف الحياة اليومية للسجناء.

حقوق المرأة (التوصيات أرقام ١٠٨-١٣؛ ١٠٨-٤٠؛ من ١٠٨-٤٢ إلى ١٠٨-٤٩؛ من ١٠٨-٥٠ إلى ١٠٨-٥٤؛ ١٠٨-٧٠؛ ١٠٨-٨٦؛ ١٠٨-٨٧؛ ١٠٨-٩٢؛ ١٠٨-١٠٤؛ ١٠٨-١٠٦؛ ١٠٨-١٠٨؛ ١٠٨-١١٤)

٩٨- اتخذت بنن التدابير التالية:

- اعتمدت وثيقة تحمل عنوان "وثيقة الإجراءات التنفيذية الموحدة لمكافحة العنف ضد المرأة" في عام ٢٠١٤؛
- أنشأت، على أساس تجربي، ثلاثة مراكز متكاملة لرعاية ضحايا العنف الجنساني. وتضم هذه المراكز أطباء وأخصائيين في علم النفس وأخصائيين اجتماعيين وضباطاً في الشرطة القضائية مدربين على مسائل العنف ضد المرأة. وفي الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، استقبلت المراكز المتكاملة الثلاثة ٦٧٣ ١ ضحية عاجلت الشرطة منها حالة ٥٨٥ ضحية وأحيلت ٢٦٧ حالة إلى المحكمة؛
- نظمت دورات تدريبية وأنشطة توعوية عدة لفائدة الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن الإجراءات الموحدة والتقييد بها. وأسفرت مختلف هذه الدورات التدريبية عن استيعاب هذه المعايير وازدياد عدد الطعون المقدمة الذي ارتفع من ٥ ٠٠٠ طعن في عام ٢٠١١ إلى أكثر من ١٣ ٠٠٠ طعن في عام ٢٠١٤.

٩٩- وواصلت الحكومة برنامجها لتقديم القروض البالغة الصغر للفئات الأشد فقراً. وارتفع المعدل الأساسي من ٣٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية إلى ٥٠ ٠٠٠ فرنك. وتشكل النساء الغالبية بين المستفيدين. وقد أدت هذه الآلية إلى تخفيف حالة فقر الدخل، لا سيما بين النساء، وإلى تنامي أنشطتهن المدرة للدخل.

١٠٠- ومن المزمع أيضاً أن ينفذ، في إطار برنامج العمل الحكومي (٢٠١٦-٢٠٢١)، مشروع يرمي إلى تمكين المرأة اقتصادياً.

الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات (التوصيات ١٠٨-٢١؛ من ١٠٨-٢٢ إلى ١٠٨-٢٧؛ ١٠٨-٣٦؛ ١٠٨-٦١)

١٠١ - شاركت بنن على الصعيد الدولي، أثناء عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الفترة من آذار/مارس ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في اتخاذ قرارات هامة تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٠٢ - وقد ردت بنن دائماً على طلبات الزيارة المقدمة من الإجراءات الخاصة، وهي تعرب عن استعدادها لزيادة مستوى التعاون مع الآليات الأخرى.

الحق في الصحة (التوصيات ١٠٨-٢٧؛ ١٠٨-٣٠؛ ١٠٨-٣١؛ ١٠٨-٨٥؛ ١٠٨-٩٦؛ من ١٠٨-٩٨ إلى ١٠٨-١٠٠؛ ١٠٨-١٠١)

١٠٣ - أطلقت بنن، بالاشتراك مع بلجيكا برنامجاً لدعم قطاع الصحة (PASS-SOUROU)، في آذار/مارس ٢٠١٥، يهدف إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية. وقد حشد ١٤ مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في هذا الإطار. والغرض من هذا المال هو تحسين مستوى استقبال المرضى في المراكز الصحية، وضمان توفر الرعاية والمستلزمات والأدوية، وتحديد المعدات مع ضمان رعاية المرضى المحتاجين وتوفير التدريب المستمر للعاملين في المجال الطبي.

١٠٤ - وفي إطار مكافحة الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، استضافت بنن في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٥، ندوة دولية بشأن موضوع "توحيد جهود مكافحة الأمراض الطفيلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى". والهدف من هذا اللقاء الرفيع المستوى هو تجميع الطاقات من أجل تحقيق أثر أكبر في حملة مكافحة الملاريا وغيرها من الأمراض الطفيلية في أفريقيا.

١٠٥ - وتملك بنن أيضاً إطاراً مؤسسياً متعدد القطاعات للتشاور والشراكة فيما بين الجهات الحكومية وغير الحكومية من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.

جيم - توصيات قيد النظر (التوصية ١٠٧-١)

١٠٦ - يجري اتخاذ الإجراءات اللازمة على مستوى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون من أجل التصديق، في أقرب الآجال، على تعديل نظام روما الأساسي المعتمد في كمبالا.

دال - التوصيات التي أحيط بها علماً

حقوق الإنسان والميل الجنسي والهوية الجنسية (التوصيات من ١١٠-١ إلى ١١٠-٥)

١٠٧ - لم يتغير موقف بنن فيما يتعلق بالتوصيات التي أحاطت بها علماً.

سادساً- مساهمة المجتمع الدولي والإقليمي في متابعة وتنفيذ التوصيات والالتزامات المنبثقة عن الجولة الثانية من الاستعراض الدوري.

١٠٨- حصلت بنن على الدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، واليونيسيف، وغيرها من الجهات التي تقيم معها بنن شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف، من أجل تنفيذ التوصيات التي قدمت لها، ولا سيما التوصيات المتصلة بتوطيد المؤسسات المنصوص عليها في الدستور، وإصلاح نظام إقامة العدل والتخفيف من حالة الاكتظاظ في السجون ومكافحة العنف ضد النساء والأطفال وحماية الأطفال باتخاذ تدابير ذات طابع اجتماعي واقتصادي وثقافي.

سابعاً- الإنجازات والممارسات الفضلى والصعوبات والعقبات

١٠٩- على الرغم من الجهود المبذولة، فإن بعض الحقوق لا تحترم بسبب تأثير بعض الممارسات الثقافية الذي يجعل ذلك أمراً صعباً.

١١٠- وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إعداد عدد كبير من القوانين والخطط الاستراتيجية واعتمادها في بعض الحالات، وتقديم تقارير إلى هيئات المعاهدات. وسجل العديد من الإنجازات والممارسات الجيدة، ويذكر منها بوجه خاص، اعتماد القانون المتعلق بتعزيز وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة. ويكفل هذا القانون الجديد الوقاية من الإعاقة باتباع سياسة صحية وطنية ملائمة تقوم على إجراء الكشف المبكر والرعاية من خلال التلقيح والتغذية وتقديم خدمات المشورة وإعادة التأهيل والعلاج.

١١١- وينص القانون أيضاً على منح بطاقة "تكافؤ الفرص" التي تتيح لحاملها التمتع بحقوق ومزايا (تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها) في مجال الحصول على الرعاية الصحية وإعادة التأهيل وعلى المساعدة المالية والتقنية (الدراجات الثلاثية العجلات والعصي البيضاء وعكازات الإبط والكراسي المتحركة). وينص على الإعفاء من الضرائب المفروضة على معدات محددة يستخدمها الأشخاص ذوو الإعاقة. وكذلك على التبرع للجمعيات العاملة في مجال تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، فإن انتهاك أحكام هذا القانون يعرض صاحبه لعقوبات تتراوح بين الغرامة والسجن.

١١٢- ويدعم هذا القانون أيضاً الحق في العمل، ويكفل حق الأطفال ذوي الإعاقة في الحياة، ويتيح إمكانية الوصول إلى المباني والطرق والأرصفت، وإلى الأماكن المفتوحة ووسائل النقل، ويمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع بحقوقهم كمواطنين من خلال تيسير إمكانية وصولهم إلى مكاتب الاقتراع.

١١٣- وبنن ماضية في برنامجها الرامي إلى تعيين كيانات محلية وسيطة وتدريبها واستحداث نوادي مدرسية بهدف إنشاء وحدات تنسيق معنية بحقوق الإنسان. وفي إطار هذا البرنامج، خضع عدد من الجهات الفاعلة للتدريب بشأن حقوق الإنسان على مستوى المجتمعات المحلية

ومدارس التعليم العام. وتتولى هذه الجهات ترويج جهود مناصرة حقوق الإنسان على مستوى المجتمع المحلي.

١١٤- وأتاح هذا البرنامج تدريب ١١٢ شخصاً في ٥٨ جماعة من الجماعات المحلية في بنن.

١١٥- وتُنظّم دورات عدة لتدريب قضاة الأحداث وموظفي إنفاذ القانون وممثلي منظمات المجتمع المدني بشأن أساليب الاستماع إلى الأطفال المخالفين للقانون.

١١٦- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت جمهورية بنن صعوبات وعقبات موضوعية تأخر بسببها تنفيذ بعض التوصيات. ويذكر من جملة هذه الصعوبات، نقص الموارد المخصصة لتنفيذ مشاريع وبرامج محددة.

١١٧- وبالإضافة إلى ذلك، تعد الأمية ونقص المعلومات، ولا سيما في المناطق الريفية، من العوامل التي لا تساعد على اكتساب معايير حقوق الإنسان في أوساط المواطنين كافة. وخلاصة القول أن حالات العنف الجنساني وفترات الاحتجاز لدى الشرطة التي تطول بصورة مخالفة للقانون تعدّ من جملة التحديات التي تحول دون حماية حقوق الإنسان على نحو أفضل.

ثامناً – الأولويات والمبادرات والالتزامات

١١٨- يركز الركن الثالث في برنامج العمل الحكومي (٢٠١٦-٢٠٢١) على تحسين ظروف معيشة السكان.

١١٩- وفي هذا السياق، التزمت حكومة بنن بوضع سياسة جديدة لتوفير الحماية الاجتماعية وفرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع المواطنين، بوجه عام، وللغئات الأشد فقراً، بوجه خاص. وهي ستضع سياسة، تُسَخَّر لمصلحة السكان، من أجل دعم إيجاد الأنشطة المدرة للدخل من خلال التدريب المستمر وإنشاء المشاريع ومنح القروض لتمويل مشاريع محددة.

١٢٠- ويجري أيضاً اتخاذ تدابير من أجل ضمان إمكانية الحصول على مياه الشرب لجميع السكان في بنن بحلول عام ٢٠٢١.

١٢١- ويتضمن برنامج العمل الحكومي الذي ينفذ حالياً، ٤٥ مشروعاً رئيسياً تنفذه وكالات تخضع لإشراف رئاسة الجمهورية مباشرة، و٩٥ مشروعاً قطاعياً يرمي إلى دعم الأنشطة الرئيسية التي تندرج في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، و١٩ إجراء من إجراءات إصلاح المؤسسات بهدف تعزيز سيادة القانون والإدارة الرشيدة.

١٢٢- ويذكر من جملة المشاريع الرئيسية ما يلي:

- إعادة تأهيل منتزه لا بندجاري؛
- التحول إلى نظام البث التلفزيوني الرقمي الأرضي؛
- تشييد المنتجعات السياحية؛
- تطوير وادي أومي الأدي والأوسط؛

- تحديث وتوسيع الميناء؛
- تجهيز بحيرة كوتونو؛
- توسيع شبكة الطرق على امتداد ٣٦٢ ١ كيلومتراً؛
- بناء طريق التفافي شمال كوتونو؛
- برنامج الإسكان الاجتماعي؛
- إنشاء مدينة دولية للابتكار والمعرفة؛
- توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأشد فقراً.

١٢٣- ويتيح تنفيذ جميع هذه البرامج المختلفة تحقيق تنمية شاملة للبلد برمه بحلول عام ٢٠٢١.

تاسعاً- التوقعات في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية

١٢٤- يمكن أن تُجمل التحديات التي تواجهها بنن في الإجراءات الرئيسية التي تتطلب مساعدة تقنية تتيح تخطي الصعوبات والعقبات بهدف تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في البلد على نحو أفضل. ومن ذلك ما يلي:

- الاحتياجات في مجال بناء القدرات (تحرير التقارير، ومنع الاتجار بالأشخاص ورعاية الضحايا، وحماية الأطفال والنساء)؛
- إصلاح نظام السجون (تشديد وتجهيز سجون جديدة، واقتناء مركبات لنقل السجناء، وتركيب ألواح الطاقة الشمسية، وحفر الآبار)؛
- إنشاء قاعدة بيانات بشأن حقوق الإنسان؛
- إنشاء سجل مركزي للحالة المدنية؛
- توسيع نطاق البرنامج الخاص المعنون "محكمة ملائمة للأطفال".

١٢٥- وفي ضوء التحديات التي تواجهها بنن، يعتبر دعم المجتمع الدولي ضرورياً لكي تتمكن من الوفاء بالالتزامات التي قطعتها فيما يتعلق بألية الاستعراض الدوري الشامل وبالملاحظات والتوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

الخلاصة

١٢٦- كثفت بنن جهودها، منذ النظر في تقريرها الأخير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وهي جهود تنصب عموماً على تحسين حالة حقوق الإنسان. وتحقيقاً لهذه الغاية، اتخذت تدابير لمكافحة الفقر، وتعزيز النظام القضائي، والتخفيف من اكتظاظ السجون، ومكافحة العنف ضد النساء والأطفال وتعزيز حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٢٧- وفي حدود الموارد المالية المتاحة، اتخذت بنن جميع التدابير اللازمة لمواءمة تشريعاتها الوطنية بل بادرت فضلاً عن ذلك، إلى وضع سياسات وطنية وقطاعية في مجال حقوق الإنسان.

١٢٨- ومما لا شك فيه أن بنن حققت تقدماً هائلاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكن لا تزال هناك عوائق تتطلب موارد إضافية للتغلب عليها.

١٢٩- لذا، تدعو بنن إلى التضامن الدولي معها لمساعدتها في إنجاز المشاريع الرئيسية التي يجري تنفيذها بهدف تعزيز قدراتها على تلبية التطلعات في هذه المجالات بما يحقق رفاه شعبها.